مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد الثامن / الجزء(2) – ديسمبر 2017

.OEB Univ. Publish. Co

السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

Arab Agricultyral Policies And Their Role In Achieving Food Security

فاتح حركاتي، جامعة بسكرة، الجزائر.

تاريخ التسليم:(2017/10/22)،تاريخ القبول:(2017/12/26)

ملخص :

يعتبر الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في وقتنا الحاضر، رغم أن الوطن العربي يزخر بمقومات طبيعية وبشرية إلا أنه لم يتمكن من تحقيق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء. وعليه فقد انتهجت الدول العربية منذ مطلع خمسينات القرن الماضي مجموعة من السياسات الزراعية ترمي إلى رفع كفاءة قطاعها الزراعي لزيادة الإنتاج والتغلب على المشكلات التي يعاني منها،بالإضافة إلى تقليل فاتورة الواردات الغذائية وصولا إلى تحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: زراعة،سياسات زراعية، سياسة اقتصادية، أمن غذائي، وطن عربي

Abstract :

Food security is one of the most important challenges facing the Arab countries at present, although the Arab world is full of natural and human resources, but it has not been able to achieve the increase in production targets to meet the increasing demand for food. Thus, since the early 1950s, Arab countries have adopted a set of agricultural policies aimed at raising the efficiency of their agricultural sector to increase production and overcome the problems it faces, as well as reducing the bill of food imports and achieving food security.

Keywords: Agriculture, Agricultural Policies, Economic Policy, Food Security, Arab Country

مقدمة:

انتهجت الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن الماضي سياسات تنموية شاملة لكنها منيت بالفشل، بحيث لم تحقق أهداف الخطط التنموية الاقتصادية عامة والزراعية بصفة خاصة، رغم وفرتها على الموارد الطبيعية متمثلة في عنصري المياه والأرض والموارد البشرية متمثلة في اليد العاملة، ويعتبر قطاع الزراعة قطاعا حساسا في اقتصاديات الوطن العربي بحيث يؤثر ويتأثر بالتغيرات التي تحدث في القطاعات الأخرى.

تمثل الزراعة قطاعا إنتاجيا مهما يسهم بدرجة كبيرة وفعالة في تنمية اقتصاديات الدول العربية من خلال تشجيع الصادرات، وتوفير النقد الأجنبي، وتشجيع الصناعات المحلية، فضلا عن إسهامه في توظيف العمالة فهو يشغل أكثر من 20% من اليد العاملة، بالإضافة إلى إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي. ورغم تعرض هذا القطاع للتهميش من طرف أغلب الدول العربية إلا أنه يظل ركيزة أساسية لتحقيق أمنها الغذائي وصولا للاكتفاء الذاتي والتصدير نحو الخارج.

أهمية البحث:

تمكن أهمية البحث في تشخيص وتحليل واقع السياسات الزراعية في الوطن العربي وأهميته في زيادة الإنتاج وسد الفجوة الغذائية، للإلمام بكل ما يتعلق بأهمية ودور هذه السياسات رفع كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في قصور السياسات الزراعية عن تحقيق أهداف التنمية المسطرة، من طرف حكومات الدول العربية، مما ساهم في عرقلة تطور القطاع الزراعي ورفع كفاءته حيث لم يتمكن الإنتاج من تلبية الطلب المتزايد على الغذاء، مما اضطر الدول العربية إلى اللجوء للاستيراد لسد فجوة الغذاء، خاصة وأن جميع الدول العربية في مرحلة التنمية الأولى حيث لا تزال تجاهد في حل قضايا الإنتاج إلى يومنا هذا. وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهمت السياسات الزراعية العربية في رفع كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى إبراز دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، ومن ثم يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- الوقوف على أهم السياسات التنموية الزراعية العربية.

2- تقييم دور السياسات الزراعية في تحسين الأمن الغذائي في الوطن العربي.

3- الوقوف على أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الزراعة في الوطن العربي.

فرضيات البحث:

لمعالجة القضايا المطروحة في البحث، يجدر بنا أن نحدد الفرضيات التالية:

أولا: إن السياسات الزراعية العربية كفيلة بتحقيق الأمن الغذائي العربي.

ثانيا: إن المشاكل التي يعاني منها قطاع الزراعة في الوطن العربي تحد من زيادة معدلات الإنتاج ورفع كفاءة هذا القطاع الحساس، وبالتالي زيادة اعتماد معظم الدول العربية على الخارج للحصول على الغذاء.

منهج البحث:

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على مشكلة البحث، تم الاعتماد على منهج الاستقراء لوصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل بعض المؤشرات المتعلقة بالسياسات الزراعية العربية، ومن ثم التوصل في النهاية إلى تعميم فيما يتعلق بدور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي.

تقسيم البحث:

لمعالجة مشكلة البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث تناول **المحور الأول:** السياسات الزراعية العربية ودورها في تحسين الأمن الغذائي **العربي**، أما المحور الثاني: فقد تناول تقييم السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي، في حين تناول **المحور الثالث:** مشكلات الزراعة العربية.

المحور الأول: السياسات الزراعية العربية ودورها في تحسين الأمن الغذائي العربي

تتجسد السياسات الزراعية العربية في حزمة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة لتحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية(النجفي، وشريف،1990، ص. 95.)، هذه الأهداف تسعى في أغلب الأحيان إلى زيادة الإنتاج لتحسين الأمن الغذائي وصولا إلى تحقيق درجات عليا من الاكتفاء الذاتي ورفع معدلات تغطية الصادرات للواردات بالتوازي مع تضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه(رحمة، 2000، ص.24). وقد اعتمدت السياسات الزراعية العربية خلال مطلع القرن الحالي على آليات السوق، إذ تم تنفيذ سياسات وإصلاحات زراعية متدرجة تمثلت في تحرير التجارة الزراعية في أغلب الأقطار العربية، والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخول، وتقليل التباين بين الريف والحضر(الجبوري، 2013، ص.38).

لقد قامت الإصلاحات الزراعية في البلدان العربية التي تنتهج نظاما ليبراليا بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين الذين تتطابق مشاريعهم مع أهداف الإصلاح الزراعي، وتتميز هذه

الإصلاحات الزراعية الليبرالية عن نظيرتها الاشتراكية بأنها لا تمارس نزع الملكية(الجبوري، 2013، ص.38).

وقد مرت السياسات الزراعية في الوطن العربي بمرحلتين مختلفتين، تمتد المرحلة الأولى بين الفترة (1950–1970)، اتسمت بكونها كانت ثنائية في التوجهات والخيارات الاقتصادية، أما المرحلة الثانية تميزت بانتهاجها مبدأ اقتصاد السوق، خاصة بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الإعانات الموجهة للأغذية الاستهلاكية(رحمة، 2000، ص.177).

– السياسات الزراعية في البلدان العربية (1950–1970)، هناك توجهان:

أ/ سياسة زراعية ذات توجه اشتراكي في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر، وكانت تتمحور حول تحديد سقف الملكية الزراعية ووضع يد الدولة على الفائض، وتوزيع الأراضي على الفلاحين، بالإضافة إلى وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون.لكنها لم تبلغ الأهداف المسطرة، وكان من أسباب فشلها سوء التسيير الذي تعاني منه المزارع التي تديرها الدولة، وكذلك التعاونيات الزراعية بالإضافة إلى السياسة السعرية التي كانت على حساب المنتجين(جبارة، ويحياوي، 2014، ص.04).مما أدى إلى عدم تمكن الإصلاحات من سد الفجوة بين الطلب على الغذاء والمعروض منه.

ب/ سياسة زراعية ذات طابع ليبرالي،اتسمت هذه السياسة بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين وتميزت عن سابقاتها بأنها لا تمارس نزع الملكية وطبقت في كل من السعودية والأردن والمغرب وتونس(رحمة، 2000، ص. 178–179).

هذه السياسات لم تفلح أيضا في سد فجوة الغذاء بل وحتى إيقاف نموها واتساعها نظرا لكون هذه السياسات غير مدروسة من جميع جوانبها، وقد نفذت الإصلاحات بصورة تدريجية في العديد من الدول العربية، ويمكن الإشارة لأهمها:

•استراتيجية الزراعة في مصر:

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في الاقتصاد المصري حيث يساهم في توفير الغذاء للسكان، وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الأخرى(الشاذلي، وآخرون، 2009، ص.02)، كما يساهم بنحو 30% من إجمالي القوة العاملة، وتساهم الصادرات الزراعية بنحو 20% الصادرات السلعية للعالم خلال سنة 2014 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015، ص. 576–579) وتتبنى مصر الاستراتيجيات كإطار عام للتوجهات من أجل تحقيق أهداف تتطلب أفقا زمانيا طويلا، مع تحديد واضح للسياسات والآليات الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف، وبناءًا عليه فقد عرفت الزراعة المصرية إستراتيجيتين مطلع الألفية الحالية (راجع وزراة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية :(www.agr-egypt.gov.eg

- إستراتيجية التنمية الزراعية (2003-2007).
- استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2007-2030).

• **الإستراتيجية الفلاحية في المغرب:**

يعتبر القطاع الفلاحي في المغرب قطاعا مهما في الاقتصاد حيث يساهم بفعالية في مختلف المؤشرات الاقتصادية، إذ يستوعب ما يقارب 2 مليون من العمالة، بالإضافة إلى مساهمته بنحو 15% من الناتج المحلي، ويوفر نحو 20% من فرص العمل، وقد أطلقت المغرب مخطط المغرب الأخضر كإستراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي منذ سنة 2009، والذي يهدف إلى المساهمة في نمو الاقتصاد المغربي وذلك بالرفع من الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص الشغل بالإضافة إلى محاربة الفقر ودعم القدرة الشرائية للمستهلك المغربي، فضلا عن ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل، وجعله المحرك الأساسي للنمو خلال 15 سنة القادمة(راجع وزراة الفلاحة والصيد البحري المغربية www.agriculture.gov.ma/ar/pages/la-strategie).

• **السياسات الزراعية في تونس:**

على غرار باقي الدول العربية انتهجت الجمهورية التونسية هي الأخرى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتي تهدف إلى دعم القطاع الفلاحي وتنمية المناطق غير الملائمة والمهمشة (جبارة، ويحياوي، 2014، ص.06)، وتعتمد السياسة الفلاحية في تونس على مخططات تنموية تتضمن السياسة الفلاحية المتبعة وهي كالتالي:

- المخطط العاشر للتنمية (2002-2006).
- المخطط الحادي عاشر للتنمية (2007-2009).
- المخطط الثاني عاشر للتنمية (2010-2014).

• **السياسة الزراعية في الأردن:** يساهم قطاع الزراعة في الأردن بنحو 3,4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن نسبة العمالة الزراعية بالنسبة لمجموع العمالة تقدر بنحو 1,54% خلال سنة 2016 (راجع وزراة الزراعة الأردنيةwww.gov.jo/Home.aspx)، وتم خلال سنة 2011 صياغة إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية لعقد من الزمن، والتي ارتكزت على محاور أساسية تمثلت في متابعة مشاريع القوانين الداعمة للقطاع وزيادة الإنتاج المحلي، استغلال المياه غير التقليدية، إجراءات دعم لخفض كلفة الإنتاج الزراعي، تطوير البحث والارشاد، دعم مؤسسات الاقراض الزراعي(راجع وزراة الزراعة الأردنيةwww.gov.jo/Home.aspx).

• **السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية:**

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في منظومة الاقتصاد السعودي، إذ يساهم في تحسين الأمن الغذائي ودعم الدخل الوطني، وقد لقي الاهتمام الأوفر بإعداد الخطط

الخمسية لهذا القطاع والهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه وزيادة الانتاج بشقيه الحيواني والنباتي مع المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على تنميتها(مركز فقيه للأبحاث والتطوير، 1997، ص. 4). غير أن المعوقات التي يواجهها القطاع الزراعي، وتفضيل العمالة السعودية العمل في قطاعات خارج الزراعة، فضلا عن التحديات الداخلية والخارجية، قد أدت إلى تهميش دور القطاع الزراعي في الاقتصاد السعودي(الشبيبي، 2009، ص.110).

•السياسات الفلاحية في الجزائر:

انتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الزراعي وتطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي(حركاتي، 2014، ص.341)، بحيث اعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية وهي كالتالي:

- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004).
- البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009).
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).
- المخطط الخماسي (2015-2019).

وكانت هذه المخططات تهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي، ورفع كفاءة القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ترقية الصادرات الفلاحية، وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة، وصولا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

• السياسات الزراعية في سوريا:

يحظى القطاع الزراعي بأهمية بالغة في سوريا منذ القدم، كما يُعتقد أنه الموطن الأصلي لزراعة الحبوب، وهو حتى يومنا هذا تعتلي فيه الزراعة بقية القطاعات الاقتصادية(خليل، 2009، ص.11)، حيث يساهم بنسبة تتراوح ما بين 16-20% من إجمالي الناتج المحلي، إذ تقدر العمالة في هذا القطاع بنحو 721 ألف شخص، ويعد القطاع الزراعي أحد أسباب رقوة الاقتصاد السوري وتحقيقه الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الزراعية (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2014، ص. 08).

انتهجت سوريا مثلها مثل أغلب الدول العربية حزمة من السياسات الزراعية التي تركز في أغلبها على التشجيع على إنتاج الغذاء لتحقيق الاكتفاء الغذائي المستدام كأحد الطرق لتحقيق الأمن الغذائي، وفي الوقت ذاته تسعى تلك السياسات إلى دعم المجتمع الزراعي من خلال تحديد الأسعار الثابتة، بالإضافة للتوجه نحو التصدير وتقليل الواردات (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2006، ص. 02)، واعتمدت سوريا على استراتيجيات وسياسات زراعية هي كالتالي:

- استراتيجية التنمية الزراعية (2001-2010).

-الخطة الخمسية الحادي عشر (2011-2015).

المحور الثاني: تقييم السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي:

إن محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها البلدان العربية ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرجوة للنهوض بالتنمية الزراعية العربية وتقليص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب يمكن ذكر أهمها(رحمة، 2000، ص.102):

- **ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية:**إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الإصلاحات الزراعية التي تبنتها الدول العربية مطلع الألفية الجديدة لم تحقق تقدما يذكر، إذ لم تزد إلا بمعدل لم يتجاوز 0,2% سنويا(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008، ص44)، أما على مستوى الفجوة الغذائية العربية فنجدها في تزايد مستمر حيث بلغت ما نسبته 34,1 مليار دولار سنة 2014 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014، ص27)، وترجع أسباب ذلك إلى سوء إدارة القطاع الزراعي بالإضافة إلى إيلاء الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية، فضلا عن عدم كفاية الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة.

- **ضآلة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي:** تتطلب الزراعة الحديثة استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة وعمالة مدربة لتحقق إنتاجية عالية، وهذا ما لا نلاحظه في الزراعات العربية، إذ أن نصيبها من حجم الاستثمارات ضئيل جدا، ورغم أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي إلا أنه لم يتجاوز في أحسن حالاته نسبة 9% (بوثلجة، راتول، 2016، ص.103)، إلى إجمالي الاستثمارات العربية.

- **غياب التخطيط الجيد في استصلاح الأراضي:**رغم الجهود التي بذلت فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة جملة من العوامل على رأسها، عدم تكامل مراحل الاستصلاح، وسوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح، بالإضافة لعدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المتحصلة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002، ص.27).

- **عدم ملائمة السياسات السعرية العربية:** تؤدي السياسات السعرية الزراعية دورا فاعلا في التأثير على توزيع الموارد الزراعية لإنتاج مجموعات مختلفة من المحاصيل(النجفي،2007، ص.244-245).، وقد وجهت للسياسات السعرية العربية مجموعة من الانتقادات(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014، ص.27)، لعل أهمها وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية تناول سعر المحصول الواحد دون ربطه بالأسعار الأخرى، بالإضافة إلى تحيز السياسات الزراعية لحساب المستهلك على حساب المزارعين، ووجود فوارق كبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة

من طرف الدولة، فضلا عن عدم اعتبار التكلفة أساسا لتحديد أسعار السلع الزراعية. هذه الأسباب أدت إلى ضعف مردود القطاع الزراعي وعدم قدرته على تأمين الغذاء.

– **إهمال البلدان العربية للصناعات الزراعية الغذائية**:لم تحقق الصناعات الزراعية الغذائية الأهداف المسطرة بسبب نقص الكوادر المتخصصة في الصناعات الغذائية، وضعف الطاقة الاستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية خصوصا في بعض المواسم، بالإضافة إلى تلف المواد الغذائية في المخازن غير المجهزة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص.02).

– **إهمال البحث العلمي الزراعي:** يلعب البحث العلمي دورا فعالا في عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة في دعم خطط التنمية باختلاف أبعادها، خاصة إذا تعلق الأمر بالشق الزراعي وتحسين الأمن الغذائي، إلا أن البحث العلمي الزراعي يعاني من التهميش بحيث لا يتعدى ما ينفق عليه ما نسبته 0,2% من الناتج القومي في حين يصل ما تنفقه الدول المتقدمة إلى 2,8% من دخلها القومي(يبلغ نصيب البحث العلمي في اليابان 3% من الدخل القومي، أي ما يعادل 30 مليار دولار سنويا، وهذا المبلغ يكفي لحل مشكلات القطاع الزراعي كلها في الوطن العربي).

كما أن مساهمة الباحثين العرب في تطوير التقانة الزراعية والإنتاج الزراعي لا تشكل أكثر من 0,3%، في حين نجد نصيب الدول النامية 10%، ونصيب الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بنحو 31% (سعيد 2011، ص ص.585–586)، وهذا ما يؤثر سلبا على مردودية القطاع الزراعي في الوطن العربي ويساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما ينتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي العربي.

المحور الثالث: مشكلات الزراعة العربية

هناك عدة معوقات تحول دون تحقيق القطاع الزراعي العربي لأهدافه، وعلى رأسها زيادة الإنتاج وصولا لتحسين الأمن الغذائي، وهذه المعوقات والمشاكل منها ما هو متعلق بالإنتاج الزراعي، ومنها مشاكل خاصة بالموارد الزراعية وأخرى متعلقة بالتسويق أما الأخيرة فتتعلق بالسياسات الزراعية ويتم التطرق لها في هذا المبحث بقليل من التفصيل.

أولا: في مجال الموارد الزراعية

يحوي هذا العنصر عدة نقاط فرعية منها على سبيل التمثيل لا الحصر منها ما هو متعلق بالأراضي الزراعية ونقص العمالة الزراعية وتدني إنتاجيتها بالإضافة لمشاكل الهدر في الإنتاج، ومشاكل خاصة بالموارد المائية.

– **المعوقات المتعلقة بالأراضي الزراعية:**

تبلغ المساحة الجغرافية للأراضي الزراعية نحو 1406 مليون هكتار منها حوالي 5% فقط أراضي مزروعة أي ما يعادل تقريبا 69,5 مليون هكتار، والتي تمثل 35% من الأراضي القابلة

للزراعة أي 65% من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة(الدروبي، 2008ن ص.300)، ومع توسع النشاط العمراني بطريقة عشوائية على حساب الأراضي لمختلف الأغراض أدى إلى تراجع وتآكل الأراضي الزراعية على مستوى الوطن العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007، ص.45)، كما تعاني الأراضي العربية من ارتفاع ملوحة التربة في الأراضي المروية (النجفي،2014، ص.121).

– **تصحر الأراضي:** يمثل تصحر الأراضي إحدى المشكلات الأساسية في الدول العربية خاصة في ظل الظروف المناخية الجافة وشبه الجافة، وقد زادت الآثار السلبية لهذه الظاهرة خلال العقدين الأخيرين بسبب توسع النسيج الحضري على حساب الأراضي الزراعية، مما يجعل مساحة الأراضي الزراعية تنخفض إلى نحو 5% من مساحة اليابسة الكلية للدول العربية. كما تقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 3,6 مليون كلم^2 أي بنسبة 25% من المساحة الإجمالية للدول العربية (موقع صندوق النقد العربي على موقع الأنترنيت : http://www.amf.org.ae/ar/jontrep).

– **تفتت الملكيات الزراعية:** ان تفتت الملكيات الزراعية وتشتتها وتحولها إلى وحدات إنتاج صغيرة لا تتناسب والزراعة الاقتصادية، أدى إلى إهمال زراعة مساحات شاسعة منها سنويا، كما أن إطلاق بعض الحكومات لتشريعات تخص القطاع الفلاحي بصفة عامة والملكيات الزراعية وإلى خروجها من الإنتاج الزراعي، فضلا عن التشتت في الملكيات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص. 45–46).

– ندرة الموارد المائية وتركيز السياسات على تنمية العرض دون ترشيد الطلب:

تتصف الموارد المائية العربية بالمحدودية والشح بدرجة كبيرة، وتتسم كفاءة استخدامها أيضا بالانخفاض الواضح، وقد ركزت السياسات العربية خلال العقدين الماضيين على إدارة عرض الموارد المائية دون توجيه اهتمام مماثل لجانب الطلب عليها، مما نتاج عنه انخفاض في كفاءة استخدام المياه، ونتج عن إهمال ترشيد الطلب إلى إهدار جزء مما أضافته سياسة إدارة العرض إلى الموارد المائية العربية (المنظمة العربية للتنيمة الزراعية، 2009، ص.20).

– قصور التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية:

إن التوسع الزراعي الأفقي في الأراضي والمشاريع الجديدة يتطلب استثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، وتوفير البنية الأساسية من طرقات وجسور وشبكات ري وصرف صحي، إذ تتفاوت تكاليف الاستصلاح من منطقة إلى أخرى. بحيث تراوح ما بين 15 ألف دولار و30 ألف دولارًا لكل هكتار في المناطق المروية وبين 1000 دولارًا و1500 دولارًا لكل هكتار في المناطق غير المروية، ويعتبر الاستغلال الكفء للأراضي الجديدة ذوا أهمية كبيرة لأنه يتيح إمكانية ضمان عائد اقتصادي مناسب، وتجدر بنا الإشارة إلى أن جدوى التوسع الأفقي تتعدى منافعه العوائد

الاقتصادية لتشمل أيضا العوائد الاجتماعية والبيئية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص.53).

ثانيا: مشاكل خاصة بالإنتاج الزراعي

يشمل هذا العنصر على عدة نقاط فرعية مثل نقص العمالة الزراعية وتدني انتاجيتها، ومشاكل الهدر في الإنتاج، ومشاكل خاصة بالإنتاج الحيواني.

– **نقص العمالة الزراعية وتدني إنتاجيتها:** تختلف نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة الكلية بين الدول العربية حيث ترتفع لأكثر من 50% في كل من جيبوتي والصومال، وتتراوح بين 30% و38% في موريتانيا والسودان واليمن ومصر والمغرب، وبين 10% و29% في الجزائر وتونس وسوريا والعراق والكويت وسلطنة عمان وتتراجع هذه النسبة لأقل من 10% في باقي الدول العربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، د.ص). وبالنسبة لإنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية، فهي منخفضة في معظمها إذ تتراوح في كل من السودان والمغرب والجزائر وتونس ومصر وسوريا، ما بين 3077 دولارًا و 7141 دولارًا.

– **مشاكل الهدر في الإنتاج:** تعاني الزراعة العربية من الفاقد من الإنتاج ما بعد الحصاد الذي بلغ حوالي 85,98 مليون طن عام 2014، وتعادل هذه الكميات ما نسبته 30% من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية وتشكل نسبة الفاقد من مجموعة الحبوب والخضر والفاكهة نحو 22,4% و36% و22% (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014، ص: 12) ، من إجمالي كمية فاقد السلع الغذائية على التوالي. ومن هذا المنطلق فإن مواجهته تشكل تحديا كبيرا لدول المنطقة العربية، والتي تعاني من فجوة غذائية تزداد توسعا مع مرور الزمن.

– **مشاكل الإنتاج الحيواني والسمكي:** تشغل الثروة الحيوانية حيزا واسعا من النشاط الزراعي، حيث بلغ عدد الوحدات الحيوانية عام 2015 حوالي 353 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص.85) مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والبغال، لكن الثروة الحيوانية تبقى من عدة مشاكل تحول دون زيادة الإنتاج والتي يمكن ذكر أهمها مثل نقص التغذية الكافية والمستديمة على مدار السنة والتربية على أسس علمية واقتصادية مدروسة، بالإضافة إلى محدودية الرعاية الصحية ونقص الكوادر الفنية اللازمة.

يندرج الإنتاج السمكي ضمن الإنتاج الحيواني إذ يمثل عنصرا مهما في تعزيز الأمن الغذائي العربي، وتنوع مصادر الثروة السمكية في الدول العربية، حيث المصادر البحرية تمتد على السواحل العربية والتي يبلغ طولها حوالي 23 ألف كم (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص.64)، والمسطحات المائية الداخلية كالأنهار والبحيرات والمجاري، وتعاني الثروة السمكية من نفس المشاكل التي يعاني منها الإنتاج الحيواني والتي ذكرناها آنفا.

ثالثا: مشاكل خاصة بالسياسات الزراعية: تنطوي تحت ظل هذا العنصر عدة عناصر جزئية مثل فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي، والتسويق الزراعي، بالإضافة إلى تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي وضعف الخدمات الزراعية المساندة.

– **فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي:** يعتبر دعم البحث الزراعي سلاحا ذوا حدين فمن جهة يساهم في تحسين الأمن الغذائي العربي الذي تزداد حدته كل يوم، ومن جهة ثانية له دور فعال في تطوير القطاع الزراعي، وبذلت الدول العربية جهودا كبيرة في هذا الشأن حيث فتحت أغلبها معاهد ومخابر مختصة في البحث والإرشاد الزراعي غير أنها لم تصل إلى مستوى تحقيق أهدافها المرجوة (تواتي بن علي، 2014، ص.214).

– **تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي وضعف الخدمات الزراعية المساندة:** بلغ معدل استخدام الميكنة الزراعية لعام 2014 (الوحدة: جرار/ 1000 هكتار) بحوالي 11 مقابل 20 عالميا، أما استخدام الأسمدة (الوحدة: كلغ/هكتار) بحوالي 84,4 مقابل 141,3 عالميا وهذا ما أثر على الإنتاجية التي بلغت (الوحدة: طن/هكتار) حوالي 1,82 مقابل 3,85 عالميا(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014، ص.02).

مما يزيد من اتساع الفجوة التقنية القصور الواضح في الاستثمارات الموجهة للبحوث والتطوير التقني الزراعي في البلدان العربية، وضعف الإرشاد الزراعي بصفة خاصة، ويمكن القول أنه من الممكن أن تزيد الدول العربية من الإنتاجية الزراعية عن طريق تطوير تطبيقات نقل التقنية الحديثة ويتم ذلك من خلال زيادة الاستثمار في هذه المجالات وتعزيز الحوافز المقدمة للبحوث الزراعية في البلدان العربية، وإشراك القطاع الخاص في الاستثمار في الخدمات الزراعية(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص.10).

– **مشاكل التسويق الزراعي:** على الرغم من أن التجارة البينية للمنتجات الزراعية العربية في تقدم ملحوظ، حيث بلغت خلال عام 1997 حوالي 15,5 من حجم التبادل التجاري العربي، إلا أنها ومع ذلك لم تحقق الطموحات المرجوة منها، رغم تحقيقها سنة 2014 حوالي 24,9% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، د.ص).

النتائج والتوصيات:

* **النتائج:** خلص الباحث إلى النتائج التالية:

أولا: يعتبر ملف الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة العربية، نظرا لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية، ويرتبط ارتباطا مباشرا بالقطاع الزراعي كونه المسئول عن انتاج السلع الغذائية وتوفير متطلبات السكان من الغذاء.

ثانيا: رغم الجهود المبذولة من طرف الدول العربية بهدف رفع كفاءة قطاعها الزراعي، إلا أن غياب إرادة سياسية عربية قوية يحول دون تحقيقها لذلك.

ثالثا: الإصلاحات الزراعية التي تبنتها الدول العربية مطلع الألفية الجديدة لم تحقق تقدما يذكر بسبب، بسبب تغليب الأهداف السياسية على الاقتصادية، بالإضافة لعدم كفاءة الموارد البشرية.

رابعا: ضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في المجال الزراعي كونه في نظره قليل الربحية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

خامسا: إهمال البلدان العربية للصناعات الزراعية الغذائية، رغم دورها الفعال في تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى نقص الكوادر المتخصصة في هذا النوع من الصناعات.

سادسا: تهميش البحث العلمي الزراعي، مما أثر سلبا على مردودية القطاع الزراعي في الوطن العربي، وساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما نتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي العربي.

سابعا: المشكلات والعقبات التي تعاني منها الزراعة العربية تعوق زيادة الإنتاج، وتحول دون توفير الغذاء الآمن والصحي للسكان.

* **التوصيات:** من خلال ما تم التطرق إليه من استنتاجات وما جاء في هذه الدراسة فإننا نقترح جملة من التوصيات.

أولا: يجب على الدول العربية وضع القطاع الزراعي ضمن استراتيجيات التنمية العملاقة كما هو الشأن لقطاعي السلع الأولية والخدمات، وتدعيمه بكل الوسائل المادية والبشرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والتي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية عن طريق ادخال عنصر البحث والتطوير في المجال الزراعي، والاستخدام الأمثل للتقنية الحديثة.

ثانيا: يجب على الدول العربية اتباع أسس سليمة ووضع سياسات زراعية استراتيجية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها تحسين أمنها الغذائي والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج الإطار النفطي.

ثالثا: إطلاق مزيد من برامج التنمية الريفية بامتيازات عالية للحد من ظاهرة الهجرة الريفية بهدف إعادة إعمار الريف العربي وبعث روح زراعة الأرض من جديد، هذا ما يؤدي إلى إعطاء مكانة مناسبة للقطاع الزراعي ضمن باقي القطاعات الاقتصادية.

رابعا: إيجاد توازن بين تنمية الإنتاج وخدمات التسويق من أجل تقليل الفاقد من الإنتاج.

خامسا: يجب أن توازن الدول العربية بين السياسات الزراعية المحلية والقطرية، وأن تفتح آفاق الاستثمار أمام القطاع الخاص ورجال الأعمال العرب، مع بذل مجهودات أكثر في سبيل تحقيق انسياب آمن وسلس لعناصر الإنتاج والمنتجات الزراعية فيما بينها.

سادسا: ضرورة الإسراع في تفعيل مبادرة السودان لتحسين الأمن الغذائي العربي، والتي أطلقت قبل قرابة سنتين وظلت حبيسة الصحف والجرائد والمجلات غير الأكاديمية.

قائمة المراجع:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(2002). تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2002- خلق الفرص للأجيال القادمة.
- بوثلجة، عائشة، وراتول، محمد، أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. (العدد 15).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد.(2014). قطاع الزراعية والمياه.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد.(2015). المدونة الإحصائية.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد.(2016). قطاع الزراعية والمياه .
- تواتي بن علي، فاطمة.(2014). الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الاقليمية والدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- جبارة، مراد، ويحياوي، لياس.(2014). حدود فعالية السياسات الزراعية في رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي،، جامعة المدية: الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية.
- الجبوري، رقية خلف محمد.(2013)، السياسة الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حركاتي، فاتح.(2014). اسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائ"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28.(العدد 04).
- خليل، فادي.(2009).القطاع الزراعي في سورية (الخصائص، الواقع، الآفاق)- دراسة تحليلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.(العدد 01).
- الدروبي، رانية ثابت.(2008). واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية.(العدد الأول).
- رحمة، منى.(2000).السياسات الزراعية في البلدان العربية(الطبعة الأولى)، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعيد، ابراهيم أحمد(2011).أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا"، مجلة جامعة دمشق، (العدد 03-04).

– الشاذلي، فوزي عبد العزيز، وآخرون.(2009). التركيب المحصولي المصري في ظل المخاطر والمتغيرات المحلية والدولية، جامعة القاهرة: مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

– الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب.(2009). الزراعة السعودية: مقوماتها وإمكاناتها والتحديات التي تواجهها، مجلة المستقبل العربي. (العدد 366).

– مركز فقيه للأبحاث والتطوير.(1997). "عوقات التنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية على الموقع: http://fakeih-org/

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية.(2007). دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية"، الخرطوم، .

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية.(2008). تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي .

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية.(2014). أوضاع الأمن الغذائي العربي.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

– المنظمة العربية للتنيمة الزراعية.(2009). دراسات اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم،.

– النجفي، سالم توفيق.(2014). المحددات الراهنة وإشكالية المستقبل، مجلة شؤون اقتصادية عربية.(العدد88).

– النجفي، سالم توفيق، وشريف، عبد الرزاق الحميد. (1990). السياسة الاقتصادية الزراعية. الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.

– النجفي، سالم.(2007). السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. المجلد الرابع.

– وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي.(2006). المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، سوريا: النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية،.

– وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.(2014). سوريا بالمراتب الأولى زراعيا"، مجلة الزراع. (العدد 48).